مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص- ص: 192-210

دور المنصات الرقمية في تسهيل نشاط المؤسسات الناشئة

The role of digital platforms to facilitating the activity of startups

ط.د، وسام ضربان*[1]، جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف، الجزائر، مخبر الدراسات القانونية و السياسية–أم البواقي، w.dorbane@univ–eltarf.dz

د، دلال بليدي، أستاذة محاضرة أ[2]، جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف، الجزائر، مخبر السكان المقاولاتية و التنمية المستديمة في عصر الرقمنة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية– الطارف، blidi–dallel@univ–eltarf.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/02 تاريخ قبول المقال: 2026/04/01

ملخص:

عالجت هذه الورقة البحثية موضوع المنصات الرقمية كتقنية مستحدثة في مجال المؤسسات الناشئة التي استحدثت خصيصا لاستقبال طلبات أصحاب الأفكار و المشاريع الريادية المقبلين على تأسيس المشاريع و المؤسسات الناشئة أو تسهيلا لأنشطتها.

و الجذير بالذكر أن المشرع الجزائري جاء بها تسهيلا لمرافقة و متابعة أصحاب هذه الأفكار من بداية وضعهم لطلبات التسجيل إلى غاية البدء في تطبيقها و تجسيدها، و للرفع من جاذبية الاستثمار و تحسين مناخ الأعمال بما يضمن تحقيق الاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية.

الأمر الذي جعل هذه الدراسة تقف على بعض هذه المنصات الرقمية ذات الصلة بأصحاب هذه المؤسسات الناشئة و التي شهدت إقبالا كبيرا نظرا لما تحققه من إضفاء للشفافية في مجال الاستثمار و في التخلص من أشكال البيروقراطية.

الكلمات المفتاحية: المنصات الرقمية، المؤسسات الناشئة، الاستثمار، رواد الأعمال.

Abstract:

This research paper addressed the topic of digital platforms as a new technology in the field of start-ups, which was introduced specifically to receive applications

* ط.د، وسام ضربان

from entrepreneurs who are interested in establishing projects and start-ups or facilitating their activities.

It is worth mentioning that the Algerian legislator introduced it to facilitate the accompaniment and follow-up of the owners of these ideas from the beginning of their application for registration until they start to implement and materialize them, and to increase the attractiveness of investment and improve the business climate in order to ensure economic and social sustainability.

Which mad this Study stand to identify some of these digital platforms related to the owners of these startups, which have witnessed great demand due to the transparency they bring to the field of investment and the elimination of forms of bureaucracy.

Key words: Digital platforms; startups; investment; entrepreneurs.

مقدمة:

نتيجة للتحول الرقمي الذي أسفر عن تطور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تسارع الدول اليوم لتجسيد الاقتصاد الرقمي باعتباره الوسيلة الفعالة و المحور الأساسي للتطور و التقدم و البديل عن الاقتصاد التقليدي الذي امتاز بندرة الموارد و محدوديتها.

وفي مقابل ذلك الجزائر كغيرها من الدول واكبت هذا التغيير باعتباره أصبح مطلبا ضروريا لمتطلبات الحياة وعملت على تطوير مختلف القطاعات و إخراجها من الطرق الكلاسيكية إلى الطرق الحديثة و تبني سياسة الرقمنة كذلك، بما في ذلك اعتمادها في مجال اقتصاد المعرفة لدعم أصحاب المؤسسات الناشئة الرائدة حاليا خاصة و أن هذه المؤسسات قوامها و مرتكزاتها الابتكارات التكنولوجية الحديثة.

وباعتبار أن هذه المؤسسات الناشئة الريادية هي التوجه الحديث للدولة الجزائرية و الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي الحالي، فقد استخدمت الدولة البيئات الرقمية بمختلف أنواعها كآلية مبتكرة لنشر ثقافة المقاولاتية و لتشجيع الفئة الشبانية على إنشاء هذه المؤسسات الناشئة على أوسع نطاق.

و رغبة من المشرع في دفع عجلة التنمية في بلادنا فقد انشأ العديد من المنصات الرقمية لتسهيل ولوج الشباب للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة كون نجاح الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات و بعثها مرتبط بمدى تحسين و تسهيل المناخ الاستثماري لها.

و منه تبرز أهمية الدراسة من خلال الوقوف على السياسة العامة التي انتهجتها الجزائر من مسايرة قانونية وبيئة مرافقة لهذه المؤسسات الناشئة لإحداث الإقلاع الاقتصادي و التنويع في المداخيل.

و تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على المنصات الرقمية التي ثم إطلاقها في هذا المجال، و في معرفة فعالية و دور هذه المنصات الرقمية في تسهيل نشاط عمل المؤسسات الناشئة التي من شانها المساهمة في

استقطاب المستثمرين من مختلف الجهات خاصة في ظل تميزها بسهولة الإجراءات و تخفيف القيود و انعدام البيروقراطية.

على ضوء ما سبق تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: **عن مدى مساهمة المنصات الرقمية المستحدثة في تسهيل نشاط المؤسسات الناشئة و الاستثمار فيها ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية ؟**

و للإجابة عن إشكالية البحث ثم تقسيم الدراسة من خلال مبحثين على النحو التالي:

-المبحث الأول: الأحكام العامة للمنصات الرقمية.

-المبحث الثاني: المنصات الرقمية المساهمة في ولوج الشباب للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة.

و قصد الإجابة على إشكالية الدراسة السابقة و الإلمام بكل عناصرها ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على كل من الإطار ألمفاهيمي للمنصات الرقمية، و كذا توضيح مختلف المنصات الرقمية التي أعدت خصيصا لدعم الاستثمار في المؤسسات الناشئة و النهوض بها و بعثها.

المبحث الأول: الأحكام العامة للمنصات الرقمية

لم تتماطل الدولة الجزائرية في تبني الاقتصاد الرقمي بل سارعت إليه كغيرها من الدول و الذي كان نتاجا عن التحول الرقمي الذي عرفه العالم، السبب الذي أدى إلى تغيير نموذج عمل المؤسسات المختلفة و الإدارات بصفة عامة التي أضحت تعتمد على التقنيات الرقمية المختلفة لإدارة أنشطتها و تسييرها.

و من بين ابرز ما ظهر منها هو أسلوب المنصات الرقمية الذي يهدف إلى المساهمة في ترقية النشاطات و القطاعات المختلفة و التي سيترتب عنه تحقيق نتائج جد مرضية خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع الريادية و الابتكارية، و عليه لا بد من توضيح المقصود بالمنصات الرقمية و مدى مساهمتها في تحسين مناخ الاستثمار بجذب المستثمرين.

المطلب الأول: مفهوم المنصات الرقمية

تعد المنصات الرقمية من بين أهم التقنيات التي عرفها التحول الرقمي، إلا أنه و على الرغم من ذلك تعود فكرة ظهور هذه البوابات و المنصات إلى الوجود كأول مرة عام 1994 على يد "ديفيد فيلو" و "جيري يانغ" حين قاما بإنشاء دليل بمواقع الويب المفضلة لديهما و الذي أطلقا عليه تسمية دليل "جيري يانغ" لشبكة الويب العالمية "www" و الذي حقق نجاحا جد كبيرا بما فيها العوائد كذلك[1]، و عليه عد هذا الدليل منبع هذه المنصات الرقمية سرعان ما أدى إلى ظهورها من آنذاك شيئا فشيئا بشكل متطور أكثر.

[1] للتفصيل أكثر أنظر، إياس يونس إسماعيل، بوابات المكتبات على الانترنت بين الدوافع وواقع الاستخدام، المجلة العربية للأرشيف و التوثيق و المعلومات، المجلد 20، العدد 40، 31 ديسمبر 2016، ص 17.

و قبل الخوض في معرفة مدى مساهمتها في تحسين مناخ الاستثمار لابد من بيان تعريفها و كذا التطرق إلى أنواعها.

أولا: تعريف المنصات الرقمية

لقد تعددت التعريفات الفقهية للمنصات الرقمية، فمنهم من عرفها على أنها "من التطبيقات التكنولوجية الحديثة التي بواسطتها يتم نقل المحتوى باستخدام وسائل اتصال متنوعة لتوصيل محتوى أو معلومة و تتم إتاحة المحتوى في أي وقت و في أي مكان دون تقييد"[2].

كما تعرف على أنها "أجهزة أو برامج تستخدم تطبيق أو خدمة ما تعمل وفق نظام التشغيل و تنسيق البرامج التي تستخدم مجموعة من التعليمات لمعالج معين"[3].

كما ثم تعريفها على أنها "عبارة عن بوابة ويب تهتم بتقديم الخدمات التفاعلية التي تختلف وفق طبيعة نشاطها إلى جانب المعلومات التي يتم تقديمها من خلالها أيضا"[4].

و عليه و إن كثرت التعريفات المقدمة للمنصات الرقمية و اختلفت فان هذه التعريفات تنصب في نفس المعنى، فهي عبارة عن مساحات الكترونية أو محتويات مخصصة على شبكة الانترنت و التي خصصت لاستهداف عامة الناس أو فئة معينة فقط مع تقديمها العديد من المعلومات أو الخدمات وفق شروط معينة.

ثانيا: أنواع المنصات الرقمية

بالرغم من أن كافة المنصات الرقمية هي عبارة عن مساحات الكترونية مخصصة لميادين معينة على شبكة الانترنت، إلا أنها بدورها قد تنقسم إلى قسمين فقد تكون إما منصات عامة أو خاصة بحسب طبيعة أهدافها المسطرة و المرجوة و التي يتم توضيحها كالتالي:

1-المنصات العامة: البوابات الأفقية

[2] وفاء حرمه، سيف الدين تلي، واقع المنصات الرقمية للتجارة الالكترونية-منصة أمازون أنموذجا، مجلة المدبر، الصادرة عن المدرسة العليا للتسيير و الاقتصاد الرقمي بالقطب الجامعي-القليعة، المجلد 09، عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص و تحديات، الجزائر، 2022، ص 44.

[3] بوعتلي محمد، سامي ليلية، واقع المنصات الرقمية و تأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة ميدانية و قياسية، مجلة المدبر، الصادرة عن المدرسة العليا للتسيير و الاقتصاد الرقمي بالقطب الجامعي-القليعة، المجلد 09 عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص و تحديات، الجزائر، 2022، ص 14.

[4] أسماء نوري، محمد عبود، مقياس المراجع العربية التقليدية و الالكترونية، المحاضرة 14، قسم المعلومات و المكتبات، 2021، ص 01.

و هي عبارة عن مواقع ويب كبيرة و التي يمكن لأي من رواد الانترنت استخدامها كونها توفر و تعرض مجموعة من المعلومات العامة و التي تحتوي على روابط متعددة توفر للمستخدمين الخيار في التسجيل فيها من عدمه للحصول على إمكانية الوصول إلى كافة الخدمات المقدمة[5].

فهذه البوابات تقدم مدى واسعا من المحتويات و الخدمات بغض النظر عن مستويات المستفيدين سواء الموضوعية أو حتى الجغرافية.

2-المنصات المتخصصة: البوابات الرئيسية

أما النوع الثاني فهي المنصات المتخصصة، و هي تلك المنصات التي تستهدف و تخدم فئة معينة و محدودة فقط من مستخدمي الويب فهي عكس سابقتها التي تكون موجهة لكافة الناس، فهذه المنصات تكون متعلقة بمواضيع معينة أو تخصصات محددة[6].

المطلب الثاني: المنصات الرقمية مؤشر للتحول إلى الاقتصاد الرقمي وآلية لجذب الاستثمار في الجزائر

لقد ترتب على الثورة التكنولوجية الحديثة بروز سياسة التحول الرقمي وخاصة على مستوى القطاع المؤسساتي، و باعتبار أن هذا الأخير عد مطلبا جوهريا لا غنى عنه و أساسي للمؤسسات بصفة عامة كان لابد له كذلك من أن يمتد حتى إلى مجال المؤسسات الناشئة بصفة خاصة.

و عليه برز أسلوب وآلية المنصات الرقمية من بين أهم مخرجات هذا التحول الرقمي و مؤشراته التي تبنتها الدولة الجزائرية و كرستها في الآونة الأخيرة لتوفير خدماتها لمختلف مواطنيها عبر الوسائط الالكترونية المختلفة[7]، خاصة و أن سياستها المنتهجة في الآونة الأخيرة تعطي الأفضلية للتحول التكنولوجي و تطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة و الدليل على ذلك إدراج اقتصاد المعرفة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ضمن قانون الاستثمار الجديد[8].

---

[5] أسماء نوري، محمد عبود، المرجع السابق، ص 02.

[6] إياس يونس إسماعيل، المرجع السابق، ص 19.

[7] رشيد فراح، مريم فيها خير، عمار جعيجع، التحول الرقمي و دوره في تطوير المؤسسات الناشئة- نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية، مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة محمد بوضياف المسيلة- المسيلة، المجلد 05 العدد 02، الجزائر، 2021، ص 61.

[8] القانون رقم 22-18، المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 50 المؤرخة في 28 يوليو سنة 2022، ص 08.

و على هذا الأساس مكنت الدولة الجزائرية من إقحام الشباب للولوج لعالم الأعمال و الاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة انطلاقا من مختلف هذه المنصات الرقمية المستحدثة و المتعددة المنشاة على مستواها و من تحسين جاذبية الاستثمار في الجزائر، و هذا نظرا لما لهذه المنصات الرقمية من فعالية و سهولة في جذب اكبر عدد من رواد الأعمال كونها تسمح بتوفير كل المعلومات ذات الصلة بالمشاريع الناشئة و مرافقة و توجيه المستثمرين فيها.

و من المؤكد أن هدف المشرع الجزائري في استحداث و تبني أسلوب المنصات الرقمية استجابة منه لسياسة التحول الرقمي الراهنة و التطورات التكنولوجية و الأساليب التنظيمية الجديدة التي غيرت من النظم الإدارية الكلاسيكية و اعتمادها على معالم جديدة مرتكزة على الاستخدام الواسع للتقنيات الرقمية في شتى المجالات.

و لعل الأهم هدفا منه هو توفير أفضل و أجود الخدمات للمواطنين المستثمرين و جو أعمال يمتاز بالشفافية المطلقة لاجتناب البيروقراطية التي لطالما كانت العائق أمام العديد من المستثمرين بإتاحة الفرص للجميع دون تمييز لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و ترقية قطاع الاستثمار، إضافة إلى ربح الوقت و تخفيف الجهد و التكاليف سواء للدولة و للمستثمرين أنفسهم.

المبحث الثاني: المنصات الرقمية المساهمة في ولوج الشباب للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة

يبدو لنا جليا أن الإرادة السياسية الحقيقية للدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة متجهة نحو الاستثمار في قطاع المعرفة و تشجيعها لثقافة الابتكار و التكنولوجيات المتطورة، و عليه قامت بإنشاء العديد من المنصات الرقمية و البوابات المتخصصة للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة و علية ارتأينا تقديم البعض منها التي ساهمت بقوة في ولوج الشباب للاستثمار فيها و النهوض بها بتقديم مشاريعهم الناشئة دون عراقيل و بكل سهولة ويسر.

المطلب الأول: المنصات الرقمية التي ثم إنشائها على مستوى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

بمجرد استكمال تأطير المشرع الجزائري للمؤسسات الناشئة سارع بتوفير وإطلاق العديد من المنصات و البوابات التي كانت حافزا و دافعا قويا و مرافقا لأصحاب هذه الأفكار و المشاريع الريادية المبتكرة و وجهة لتحقيق طموحاتهم و تجسيد مشاريعهم الناشئة و التي يمكن إيضاحها كما يلي:

أولا: البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة

تعد البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة المتاحة على الموقع الالكتروني(https://startup.dz/) [9] أول بوابة الكترونية موضوعة تعنى باستقبال و إيداع ملفات طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة[10]، الذي تم الإطلاق الرسمي لها بتاريخ 12/16 /2020[11]، و التي كان لها الدور الكبير في جذب المستثمرين و عرض أفكارهم و مشاريعهم المبتكرة و تسجيلها.

و قد لاقت إقبالا كبيرا و متزايدا خاصة في الآونة الأخيرة من قبل أصحاب هذه المشاريع باعتبارها منصة متاحة للعامة سواء كانوا عمال[12] أو موظفين عموميين[13] أو حتى من فئة الطلبة[14] أو مستثمرين عاديين، و

[9] سابق نوال، فعالية آليات التمويل المستحدثة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر–دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة أم البواقي، 2024–2025، ص 49.

[10] كما أنها تعد البوابة المستقبلة كذلك لطلبات الحصول على علامة "مشروع مبتكر" و علامة "حاضنة أعمال"، و حتى علامة "مؤسسة متسارعة" التي تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25–311 المؤرخ في 10 جمادى الثانية 1447 الموافق أول ديسمبر سنة 2025، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 20–254، الجريدة الرسمية عدد 81، المؤرخة في 7 ديسمبر 2025.

[11] بدر شنوف، محمد نعرورة، الضوابط القانونية لمنح علامة "حاضنة أعمال" في ظل المرسوم التنفيذي 20–254، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني عشر الموسوم بالمؤسسات الناشئة و الحاضنات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، المنعقد بتاريخ 15 فيفري 2021، ص 160.

[12] لقد أضفى المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22–16 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1443 الموافق 20 يوليو سنة 2022، يتمم القانون رقم 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 و المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية، عدد 49 المؤرخة في 20 يوليو سنة 2022 بعض المستجدات، من بينها حق العامل في إنشاء أي مؤسسة اقتصادية من شانها المساهمة في الرفع من الاقتصاد الوطني، و من بينها حقه في عطلة لإنشاء مؤسسة ناشئة مع ضمان منحه الامتيازات القانونية لإنشائها على أكمل وجه.

[13] كما أدخل المشرع الجزائري كذلك بعض المستجدات ضمن القانون القانون رقم 23–12 المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 05 غشت سنة 2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 51 المؤرخة في 06 غشت سنة 2023، ص 10، و التي من شأنها إقحام الموظفين العموميين في المجال المقاولاتي للاستفادة من خبراتهم لإحداث التغيير الاقتصادي و ذلك عن طريق إنشاء مؤسساتهم الناشئة مع ضمان منحهم العديد من الحوافز لإنجاحها بالشكل المطلوب.

[14] إذ توجهت الوزارة نحو تبني فكرة توجيه طلبة مؤسسات التعليم العالي لإنشاء المؤسسات الناشئة من خلال إصدار القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، المحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة–براءة اختراع، المعدل و المتمم بالقرار رقم 008، مع استفادتهم من خدمات و توجيهات حاضنات الأعمال الجامعية التي ثم إطلاقها مؤخرا، للتفصيل أكثر أنظر كاهنة جعدي، واقع حاضنات الأعمال و دورها في زيادة فرص نجاح المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني–دراسة حالة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث"ل م د"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة، 2024–2025، ص 76 و 77.

هذا راجع لمساهمتها بشكل كبير في الحد من بيروقراطية الملفات الورقية و ما زادها امتيازا هو سهولة و سرعة منح العلامات لمؤسساتهم الناشئة لهذه المشاريع المبتكرة السبب الذي أضفى على عملها الطابع الشفاف.

و حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-254[15] فقد أسند المشرع الجزائري للجنة الوطنية الموضوعة تحت تصرف وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة و اقتصاد المعرفة دراسة كافة الملفات المودعة عبر هذه البوابة الالكترونية الوطنية و المكونة من إطارات على مستوى وزارات متعددة[16]، و التي يكون لها وحدها صلاحية اتخاذ قرارات القبول و منح العلامات أو رفضها بأسباب مبررة[17].

ثانيا: البوابة الالكترونية للمناقصات والاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الناشئة والمصغرة الناشطة في قطاع البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية

لقد بادر المشرع الجزائري بخطوة جد ايجابية و في بالغ الأهمية عند تخصيصه نسبة من الطلب العمومي لصالح المؤسسات الناشئة ضمن مستجدات القانون رقم 23-12 المتعلق بالصفقات العمومية[18]، و التي يهدف من ورائها دخول هذه المؤسسات الناشئة غمار الاستثمارات العمومية لتلبية خدماتها و ترقيتها انطلاقا من مختلف الخدمات و المنتجات الفريدة و المبتكرة التي توفرها لها هذه المؤسسات الناشئة.

و تعد هذه الخطوة امتدادا و استكمالا من المشرع الجزائري للبوابة الالكترونية للمناقصات و الاستثمارات الخاصة بهذه المؤسسات الناشئة و المصغرة الناشطة في قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية المتاحة على الموقع الالكتروني (https://www.safqatic.dz/ar/)[19] ، و التي تمت على اثر التوقيع على اتفاقية بين وزارتي البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و وزارة المؤسسات الناشئة و المؤسسات

[15] المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020 ، يتعلق بانشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة أعمال و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها، الجريدة الرسمية، عدد55 المؤرخة في 21 سبتمبر سنة 2020.

[16] المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المرجع السابق، ص 10.

[17] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المرجع السابق، ص 11 و 12.

[18] القانون رقم 23-12 المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 05 غشت سنة 2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 51 المؤرخة في 06 غشت سنة 2023، ص 10.

[19] وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، الإطلاق الرسمي لبوابة المناقصات و الاستثمارات لقطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، تاريخ النشر 2020، متاح على الرابط:

https ://www.mpt.gov.dz/ar/content/blog, تاريخ التصفح (14:48) على (05 فيفري 2025)

المصغرة و اقتصاد المعرفة و التي ثم إطلاقها مسبقا في يونيو 2020 لدعم هذه الفئة الشبانية و لتلبية الطلبات العمومية في هذا المجال[20].

فمن خلال هذه البوابة الرقمية يمكن للمؤسسات الناشئة إبرام صفقات عمومية تمكنها من الحصول على تسبيقات مالية تستغلها في الحفاظ على استمرارها و نموها و بقائها خاصة و أن عامل التمويل بالنسبة لها يعد من بين أهم العراقيل و العوائق التي تؤدي بها إلى الانسحاب و الفشل[21].

و على هذا الأساس ستفتح هذه الصفقات العمومية الأفق الواسعة أمام أصحاب هذه المؤسسات الناشئة و التي تعتبر من بين الخيارات المتاحة لهم لتشجيعهم على تطوير مؤسساتهم أكثر و توسيعها باعتبارها من بين الآليات التمويلية المستحدثة لها[22]، و في نفس الوقت ستعد من أهم الوسائط نجاعة لتطوير التنمية المحلية[23] بتمكينها للمقاولين الشباب أصحاب المؤسسات الناشئة من المشاركة في مشاريع الطلب العمومي و باعتبارها الأداة التي ستضفي التكافؤ و الشفافية لهذه الفئة و المنافسة بينهم.

المطلب الثاني: المنصات الرقمية الأخرى المساعدة لأصحاب المشاريع في تقديم مشاريع مؤسساتهم الناشئة

لم يكتفي المشرع الجزائري باستحداث منصات رقمية على مستوى وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة فقط، بل زيادة على ذلك ثم إنشاء بعض المنصات الرقمية حتى على المستوى المحلي و في الجامعات لمساعدة أصحاب هذه المشاريع في تقديم مشاريع مؤسساتهم الناشئة تسهيلا منه لانخراطهم في عالم اقتصاد المعرفة و الأعمال للرقي بالاقتصاد الوطني، و عليه سيتم عرض البعض منها و المتمثلة بالأساس في كل من الأرضية الرقمية الديناميكية و المنصة الرقمية "ابتكار".

أولا: الأرضية الرقمية الديناميكية

[20] وناس نبيل، الآليات المؤسساتية لتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 854.

[21] فرجي محمد، عابد عبد الكريم غريسي، التسبيقات على الصفقات العمومية كآلية لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بتفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة و الناشئة في الجزائر، جامعة الجيلالي اليابس– سيدي بلعباس، 27 جانفي 2021، ص 05.

[22] فرجي محمد، عابد عبد الكريم غريسي، المرجع السابق، ص 08.

[23] قدري شهلة، مليكة مدفوني، نحو إستراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصادرة عن جامعة طاهري محمد–بشار، المجلد 08العدد 02، الجزائر، 2021، ص 12.

خصصت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية أرضية رقمية ديناميكية موضوعة تحت تصرف الجماعات المحلية[24]، تحرص على استقبال كافة العروض المقدمة من طرف أصحاب المشاريع المبتكرة ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية و الحلول الذكية و تسجيلها[25].

و في تصريح لها فقد هدفت من جراء استحداث هذه الأرضية الرقمية الديناميكية المفتوحة على الموقع الالكتروني[26] (https://www.interieur.gov.dz/)، خلق نظام إقليمي رقمي يسهل عملية إحصاء كافة الأفكار الحاملة لحلول ذكية مبتكرة بدعمها و تشجيعها على تجسيدها، و الأكثر من ذلك تأتي أهمية هذه المنصة

[24] وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة، تاريخ النشر 22 نوفمبر 2019، الجزائر، متاح على الرابط:
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/3353-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9.html#faqnoanchor. (07 فيفـــري 2025) تاريخ التصفح (41 :23) على

[25] وليد بولغب، الشركات الناشئة و إمكانات نجاحها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الكتاب الجماعي الدولي الموسوم بإشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية و المستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة جيجل، مارس 2021، ص 197.

[26] قدري شهلة، مليكة مدفوني، المرجع السابق، ص 11.

الرقمية في إشراك هذه الفئة الشبانية الرائدة في التسيير المحلي المستدام و طمعا فيها في تحقيق جودة المرافق العامة و عصرنتها انطلاقا من هذه الحلول المقدمة لها و تحسين الإطار المعيشي للمواطنين[27].

و قد حددت وزارة الداخلة و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية حسب صفحتها المجالات المعنية التي يمكن لأصحاب الشركات الناشئة و المشاريع المبتكرة اقتراح حلول بشأنها للتسجيل ضمن هذه الأرضية الرقمية الديناميكية و المتمثلة في كل من:

-المرفق العام الجواري.

-العنونة و المعلومة الجيوفضائية.

-رقمنة الخدمات العمومية.

-الطاقات المتجددة و البيئة.

-تهيئة و جاذبية الإقليم، تسيير المخاطر الكبرى و المدن الجديدة.

ثانيا: المنصة الرقمية "ابتكار"

[27] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، إطلاق أرضية رقمية ديناميكية مخصصة لإحصاء جميع الحلول المبتكرة، تاريخ النشر 22 نوفمبر 2019 ، الجزائر، متاح على الرابط:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/3338-%20%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82%20%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%20%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%A9.html, (09 فيفري 2025 على تاريخ التصفح (11:37)

و في ذات المسعى، و رغبة من الدولة الجزائرية و إرادتها في بعث هذه المؤسسات الناشئة أكثر استمرت في مرافقة أصحاب هذه الأفكار و المشاريع حتى ضمن الوسط الجامعي انطلاقا من وضع منصة رقمية من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي موجهة لفئة الطلبة الجامعيين المنخرطين ضمن القرار الوزاري رقم 1275 الصادر مسبقا المتعلق بآلية الحصول على شهادة مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع[28].

هذا وقد أكدت الوزارة أن المنصة الرقمية "ابتكار" المتاحة على الموقع الالكتروني(https://ibtikar.dgrsdt.dz/)[29]، تهدف بالأساس إلى مراقبة الطلبة و متابعتهم و تمكينهم من الاستفادة من كافة الخدمات الممكنة و توفير احتياجاتهم و إجابتهم عن كافة التساؤلات المتعلقة بمشاريعهم ومساعدتهم في إعداد نماذجهم الابتكارية مجانا، و حتى مساعدتهم في الحصول على شهادة مؤسسة ناشئة أو شهادة براءة اختراع وذلك بمساهمة العديد من الجهات ذات الكفاءة العالية و المتمثلة في كل من مراكز البحث و مخابر البحث و حاضنات الأعمال الجامعية الموجودة على مستوى الجامعات[30].

---

[28] القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، المحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية–مؤسسة ناشئة–براءة اختراع، المعدل و المتمم بالقرار رقم 008.

[29] الإذاعة الجزائرية، "ابتكار" منصة محينة للطلاب و الأساتذة و مقدمي الخدمات و الحاضنات، تاريخ النشر 31 أكتوبر 2023، متاح على الرابط:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/34515, (2025 فيفري 12) على (13:30) تاريخ التصفح

[30] البلاد، المنصة الرقمية "ابتكار" لخدمة الطلبة للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع، (دون تاريخ نشر)، متاح على الرابط:

https://www.elbilad.net/national/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%A3%D9%88-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9-109002, (2025 فيفري 12) على (20:07) تاريخ التصفح

فضلا عن هذا فقد دعت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي رؤساء الندوات الجهوية للجامعات لقيامهم بحملات إعلامية و تحسيسية مكثفة لمرافقة الطلبة المنخرطين ضمن هذه الآلية و الذين هم بصدد الأطوار النهائية الذين اختاروا مشاريع تخرجهم في الماستر أو مهندسين أو مواضيع دكتوراه ذات الصلة بالابتكار من اجل الحصول على وسم مشروع مبتكر أو وسم مؤسسة ناشئة[31].

و قد شددت الوزارة على الأهمية القصوى لهذه الإرسالية و بضرورة نشرها على أوسع نطاق هدفا منها استهداف اكبر عدد من الطلبة أصحاب الأفكار و المشاريع و تسهيلا عليهم لتسجيل أفكارهم الابتكارية دون تماطل ضمن هذه المنصة الرقمية بمجرد اكتشافها ربحا للوقت و الجهد من جهة و لنفع البلاد بها من جهة أخرى كونها السبيل للرقي بالاقتصاد الوطني و لتنافسيتها في الوقت الراهن.

و عليه فقد سارعت جميع الأطراف انطلاقا من الوزارة المكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة إلى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و حتى الجامعات و غيرها من الجهات الفاعلة في خلق دافع جيد لريادة الأعمال و بيئة مناسبة باستخدام هذه المنصات الرقمية المتنوعة و إتاحتها[32]، ما أدى إلى ظهور رواد أعمال طلبة و غيرهم من مختلف الفئات الشبانية مساهمين في تعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية لبناء اقتصاد قوي قائم على الابتكار و الإبداع من خلال بعث و خلق مؤسساتهم الناشئة.

الخاتمــة:

يبدو لنا جليا مساعي الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة و توجهها في تحسين مناخ الأعمال للنهوض و الرفع بقطاع الاستثمار لتحقيق الاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية، و من المتضح لنا أن المشرع الجزائري استهدف مؤخرا الفئة الشبانية و خاصة الأوساط الجامعية باستحداثه للعديد من المنصات الرقمية ذات الصلة بالمشاريع المبتكرة و المؤسسات الناشئة و التي كان الهدف من ورائها توجيه هذه الفئة الريادية و مرافقتهم و متابعتهم لغاية تجسيد أفكارهم.

[31] موقع البلاد، المنصة الرقمية "ابتكار" لخدمة الطلبة للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع، المرجع السابق.

[32] مليكة بن علقمة، أهمية بناء نظام بيئي للمؤسسات الناشئة الطلابية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بالمبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة– حالة المؤسسات الناشئة، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية و الاقتصادية ، ألمانيا– برلين، الجزء الأول، المنعقد بتاريخ 11– 12 فبراير 2023، ص 258.

إذ تعتبر آلية المنصات الرقمية من المساعي الحميدة التي من شانها جذب الاستثمارات خاصة و أنها تسمح بانخراط كافة الفئات بالنظر لتسييرها الحسن و امتيازها بالشفافية و النزاهة في المعاملة، الأمر الذي سيساهم دون شك في قضائها على كافة أنواع البيروقراطية للعمليات الاستثمارية.

و عليه و على ضوء ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

1-يعتبر أسلوب و آلية المنصات الرقمية من الآليات المستحدثة و من السياسات التنموية المسطرة من قبل الدولة الجزائرية التي تبنتها لتطوير الرقمنة في الجزائر و لتشجيع الاستثمار.

2-استحداث أسلوب المنصات الرقمية في الجزائر خير دليل على تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع رقمي.

3-مساهمة المنصات الرقمية في الجزائر في تفعيل التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء.

4-تساهم المنصات الرقمية في توليد بيئة مواتية للابتكار و الإبداع و محفزة لأصحاب هذه الأفكار على طرح مشاريعهم وتجسيد مؤسساتهم الناشئة بأقل التكاليف و الجهد.

5-يعد أسلوب المنصات الرقمية من الأساليب الفعالة و الناجعة للقضاء على شتى أنواع البيروقراطية التي تعيق الدخول لعالم الاستثمار و الأعمال.

و في ختام هذه الدراسة، و لتحقيق أفضل النتائج عن طريق أسلوب المنصات الرقمية المستحدثة نوصي ببعض الاقتراحات نوجزها كما يلي:

1-لا بد من إسناد عمل المنصات الرقمية الخاصة بالمشاريع المبتكرة و المؤسسات الناشئة للأشخاص المؤهلة و المتخصصة في هذا المجال و خاصة حقلي الحوسبة و الإعلام الآلي.

2-العمل على التكوين المستمر و الدوري للموظفين القائمين على تسيير المنصات الرقمية الخاصة بالمؤسسات الناشئة لضمان السير الحسن لها.

3-ضرورة التعريف بدور المنصات الرقمية لدى الفئة الشبانية و مدى نجاعتها و خاصة الفئة الجامعية و كيفية استخدامها و الولوج لها، و سرعة إجراءاتها و شفافيتها.

4-لا بد من تمكين الفئة الريادية للولوج و التسجيل في هذه المنصات الرقمية و لا يكون ذلك إلا باعتمادها على إجراءات و تقنيات في منتهى المرونة و السهولة.

5-منح الأولوية لمجال الرقمنة في السياسات التنموية المدروسة للدولة نظرا للفوائد التي توفرها و ما تحققه من عوائد.

6-الإنفاق الدائم على مراكز و مخابر البحث و كذا حاضنات الأعمال الجامعية و تزويدها بكافة البني التحتية اللازمة و غيرها من الضروريات لمجهوداتها المبذولة لخدمة الطلبة و الفئة الريادية، باعتبارها الفئة المعول عليها في تطوير الاقتصاد الوطني و الرقي به.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1-القانون رقم 22-16 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1443 الموافق 20 يوليو سنة 2022، يتمم القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 و المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية، عدد 49 المؤرخة في 20 يوليو سنة 2022.

2-القانون رقم 22-18، المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 50 المؤرخة في 28 يوليو سنة 2022.

3-القانون رقم 22-22 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 18 ديسمبر سنة 2022، يتمم الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 و المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 85 المؤرخة في 19 ديسمبر سنة 2022.

4-القانون رقم 23-12 المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق 05 غشت سنة 2023، المحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 51 المؤرخة في 06 غشت سنة 2023، ص 10.

5-المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15سبتمبر 2020 ، يتعلق بانشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة أعمال و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها، الجريدة الرسمية عدد55، المؤرخة في 21 سبتمبر سنة 2020.

6-المرسوم التنفيذي رقم 25-311 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1447 الموافق أول ديسمبر 2025، المعدل و المتمم للمرسوم رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15سبتمبر 2020 ، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة أعمال و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها، الجريدة الرسمية عدد 81، المؤرخة في 7 ديسمبر 2025.

7-القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، المحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة-براءة اختراع، المعدل و المتمم بالقرار رقم 008.

ثانيا: الكتب

1-أسماء نوري، محمد عبود، مقياس المراجع العربية التقليدية و الالكترونية، المحاضرة 14، قسم المعلومات و المكتبات، 2021.

ثالثا: الرسائل و المذكرات

1-سابق نوال، فعالية آليات التمويل المستحدثة في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة أم البواقي، 2024-2025.
2- كاهنة جعدي، واقع حاضنات الأعمال و دورها في زيادة فرص نجاح المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني-دراسة حالة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث"ل م د"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2024-2025.

رابعا: المقالات

1-إياس يونس إسماعيل، بوابات المكتبات على الانترنت بين الدوافع وواقع الاستخدام، المجلة العربية للأرشيف و التوثيق و المعلومات، المجلد 20، العدد 40، 31 ديسمبر 2016.
2-بوعتلي محمد، سامي ليلية، واقع المنصات الرقمية و تأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة ميدانية و قياسية، مجلة المدبر، الصادرة عن المدرسة العليا للتسيير و الاقتصاد الرقمي بالقطب الجامعي-القليعة، المجلد 09 عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص و تحديات، الجزائر، 2022.
3-وفاء حرمه، سيف الدين تلي، واقع المنصات الرقمية للتجارة الالكترونية-منصة أمازون أنموذجا، مجلة المدبر، الصادرة عن المدرسة العليا للتسيير و الاقتصاد الرقمي بالقطب الجامعي-القليعة، المجلد 09 عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص و تحديات، الجزائر، 2022.

4- وناس نبيل، الآليات المؤسساتية لتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد 07، العدد 02، 2023.
5-قدري شهلة، مليكة مدفوني، نحو إستراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصادرة عن جامعة طاهري محمد-بشار، المجلد 08العدد 02، الجزائر، 2021.

6-رشيد فراح، مريم فيها خير، عمار جعيجع، التحول الرقمي و دوره في تطوير المؤسسات الناشئة- نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية، مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة محمد بوضياف المسيلة- المسيلة، المجلد 05 العدد 02، الجزائر، 2021.

خامسا: أشغال الملتقيات

1-وليد بولغب، الشركات الناشئة و إمكانات نجاحها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الكتاب الجماعي الدولي الموسوم بإشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية و المستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة جيجل، مارس 2021.

2-مليكة بن علقمة، أهمية بناء نظام بيئي للمؤسسات الناشئة الطلابية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بالمبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة و متطلبات الاستدامة- حالة المؤسسات الناشئة، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية و الاقتصادية ، ألمانيا- برلين، الجزء الأول، المنعقد بتاريخ 11- 12 فبراير 2023.

3-فرجي محمد، عابد عبد الكريم غريسي، التسبيقات على الصفقات العمومية كآلية لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بتفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة و الناشئة في الجزائر، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، المنعقد بتاريخ 27 جانفي 2021.

4-بدر شنوف، محمد نعرورة، الضوابط القانونية لمنح علامة "حاضنة أعمال" في ظل المرسوم التنفيذي 20-254، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني عشر الموسوم بالمؤسسات الناشئة و الحاضنات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي، المنعقد بتاريخ 15 فيفري 2021.

سادسا: المراجع الكترونية

1-الإذاعة الجزائرية، "ابتكار" منصة محينة للطلاب و الأساتذة و مقدمي الخدمات و الحاضنات، تاريخ النشر 31 أكتوبر 2023، متاح على الرابط:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/34515, (12 فيفري 2025) على (13:30) تاريخ التصفح

2-البلاد، المنصة الرقمية "ابتكار" لخدمة الطلبة للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع، (دون تاريخ نشر)، متاح على الرابط:
https://www.elbilad.net/national/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%A3%D9%88-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9-109002, (12 فيفري 2025) تاريخ التصفح (20:07)على

3-وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الندوة الدولية لدعم المؤسسات الناشئة، تاريخ النشر 22 نوفمبر 2019، الجزائر، متاح على الرابط:
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/3353-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9.html#faqnoanchor, (07 فيفري 2025 على (23: 41) تاريخ التصفح

4-وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، إطلاق أرضية رقمية ديناميكية مخصصة لإحصاء جميع الحلول المبتكرة، تاريخ النشر 22 نوفمبر 2019 ، الجزائر، متاح على الرابط:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/3338-%20%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82%20%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%20%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%A9.html, تاريخ التصفح (11:37) على (09 فيفري 2025)

5-وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، الإطلاق الرسمي لبوابة المناقصات و الاستثمارات لقطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، تاريخ النشر 2020، متاح على الرابط:
https ://www.mpt.gov.dz/ar/content/blog, تاريخ التصفح(14:48) على (05 فيفري 2025)